

دور تفعيل اليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب

" بمدن شرق طرابلس "

* د. محمد فرج شغلوف

تاريخ النشر: 2024م11/16

تاريخ القبول: 2024/10/19

تاريخ الاستلام: 2024/8/11

المستخلص: هدفت الدراسة إلى دراسة الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تفعيل اليات الحوكمة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على صحيفة الاستبيان حيث تم توزيع عدد (65) استبيان على مسؤولي الضرائب في المدن شرق مدينة طرابلس (تاجوراء- القره بولي- قصر الأخيار- المرقب- سوق الخميس)، وكانت الاستبيانات الراجعة والقابلة للتحليل (64) ولاستخراج النتائج واختبار الفرضيات تم استخدام الأسلوب الإحصائي (T. test). ولقد توصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين مبادئ الحوكمة الضريبية وآليات التهرب الضريبي. وان مستويات تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية عالية. كما ان الالتزام بتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت الملائم لأعضاء المصلحة سيساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. بالإضافة إلى انه لا توجد آلية حوار مستمرة بين المكلفين بالضريبة والمصلحة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي للحد من عملية التهرب الضريبي. في حين ان تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب سيساهم في الحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي - الحوكمة

The role of activating the governance mechanisms in reducing the phenomenon of tax evasion.

"A field study on the Tax Authority "in the cities of eastern Tripoli"

Name: Dr. Mohamed Farag Shagluf

Academic degree: Associate Professor, international accounting, Accounting Department,
Faculty of Economics and Political Sciences - Tripoli University – Libya

Abstract: The study aimed to study the reduction of the phenomenon of tax evasion by activating governance mechanisms. To achieve the objectives of this study, the descriptive analytical approach was followed by using the questionnaire tool, where a number of (65) questionnaires were distributed to tax officials in the cities located in the east of Tripoli (Tajoura - Al-Qarahpoli. - Qasr Al-Akhyar - Al-Margab - Souq Al-Khamis), and the return-and-analyzable questionnaires were (64). To extract the results of this study and test the hypotheses, the statistical method (T. test) was used. The study concluded that there is a significant relationship between the principles of tax governance and tax evasion mechanisms. The levels of application of the principles of tax governance are high. Also, the commitment to providing appropriate and accurate information at the appropriate time to members of the authority will contribute to reducing the phenomenon of tax evasion. In addition, there is no continuous dialogue mechanism between tax payers and the authority to facilitate the tax collection process to reduce the process of tax evasion. While the application of governance in the Tax Authority will contribute to reducing tax evasion.

Keywords: Tax Evasion – Governance

المقدمة:

من المعروف أن كل دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث الدول النامية تسعى لتحقيق الرفاه الاقتصادي، والذي لا يأتي إلا بتحقيق التنمية الشاملة، وذلك عن طريق اعتماد سياسة مالية رشيدة. وحيث أن التهرب هو العائق أمام تحقيق التنمية والإصلاح

* أستاذ المحاسبة الدولية مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

والعامل الأول في هدر المقدرات الاقتصادية للدول، ومن أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في كثير من الدول النامية والتي من بينها دولة ليبيا، حيث صنفت ليبيا من بين أكثر عشرة دول فساداً. من هنا فإن مفهوم الحوكمة الضريبية هو عبارة عن مفهوم حديث النشأة ووليد التطور في مفهوم الحوكمة، والتي تمخضت عن الأزمات المالية والاقتصادية في العالم في ظل العولمة، ومع تطور الحوكمة التي تحكم مسؤوليات وصلاحيات المؤسسات الحكومية من هنا ظهر مفهوم الحوكمة الضريبية. ولكن مع توسع نطاق الضرائب وكثرة أنواعها فإن المكلف بالضريبة كثيراً ما يلجأ إلى حيل وتصرفات من أجل التخلص من دفع الضريبة، وهذا ما يعرف بالتهرب الضريبي، ويُعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب؛ لما له من آثار سلبية على تحصيل الضريبة، الأمر الذي ينعكس سلباً على إيرادات الخزينة، وبالتالي ضعف في تحقيق الأهداف المرجوة من تحصيل الضرائب.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في مصادر المعلومات المختلفة ذات العلاقة بالموضوع مباشرة أو غير المباشرة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، من رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه أو البحوث المنشورة في دوريات علمية، اتضح بأن هناك العديد من الدراسات قد تطرقت لهذا الموضوع لكن من عدة زوايا مختلفة، وفيما يلي أهم هذه الدراسات والتي قد تم ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

دراسة (2012) Editor : بعنوان:

"The Ethics of tax evasion perspectives in theory and practice".

لماذا يتهرب الناس من دفع الضرائب؟ هذا هو السؤال المركزي الذي تناوله روبرت ماكجي ومجموعة متعددة التخصصات من المساهمين من جميع أنحاء العالم في هذا الكتاب. ومن خلال تطبيق رؤى من الاقتصاد والمالية العامة والعلوم السياسية والقانون والفلسفة واللاهوت وعلم الاجتماع، ينظر المؤلفون في الدوافع المعقدة لعدم دفع الضرائب والظروف التي يمكن في ظلها ترشيد هذا السلوك. ومن خلال تطبيق المناهج النظرية وكذلك البحث التجريبي، يتناول كتاب أخلاقيات التهرب الضريبي ثلاث حجج عامة للتهرب الضريبي: (1) في الحالات التي تكون فيها الحكومة فاسدة أو متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان؛ (2) عندما يدعي المواطنون عدم القدرة على الدفع، أو عدم العدالة في النظام الضريبي، أو دفع ثمن أشياء لا تفيد دافعي الضرائب، أو معدلات ضرائب مرتفعة بشكل مفرط، أو حيث يتم استخدام الضرائب لدعم حرب لا تحظى بشعبية؛ و (3) من خلال المعارضة الفلسفية أو الأخلاقية أو الدينية. يستكشف المؤلفون هذه القضايا أيضاً من خلال التساؤل عما إذا كانت المواقف تجاه التهرب الضريبي تختلف حسب البلد أو المتغيرات الديموغرافية الأخرى مثل الجنس أو العمر أو العرق أو مستوى الدخل أو الحالة الاجتماعية أو التعليم أو الدين. والنتيجة هي تحليل متعدد الأوجه للتهرب الضريبي في السياق الثقافي والمؤسسي، وبشكل أكثر عمومية، دراسة في المعضلات الأخلاقية وعملية صنع القرار العقلاني.

دراسة: أبوستاله وآخرون (2019) بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في الحد من التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية من وجهة نظر إدارة الضرائب: دراسة استطلاعية على الإدارة العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال صحيفة الاستبيان صممت خصيصاً لاستطلاع آراء العاملين بإدارتي الضرائب العامة بمدينة طرابلس وبنغازي، وتم تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي (SPSS)، واستخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف تحليل فرضيات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع مكاتب الضرائب بليبيا باعتباره مجتمعاً واضحاً للدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين بمكاتب الإدارة العامة للضرائب بمدينة طرابلس وبنغازي، وبلغ عدد العاملين الذين شملتهم الدراسة (90)، وتم إتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات العينة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، ولقد تحصل الباحثين على (77) استبيان أي بنسبة (85%). حيث توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ حماية المساواة بين المساهمين في المعاملة، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

دراسة وريث (2019): بعنوان: " حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا" الفساد المالي يعد من أحد الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان ولا سيما بلدان الدول النامية. إذ أن وجود مثل هذه الظاهرة سوف يؤدي إلى تدمير اقتصاديات الدولة، وذلك من خلال التسبب في ركود إقتصادي في عمليات التنمية الاقتصادية، فمثل هذا الركود سيؤدي بدوره إلى الحد أو تعطيل أية برامج للتنمية تهدف الدولة إلى تحقيقها. ويعد الفساد المالي في الاقتصاد الليبي أحد المشاكل بل أكبرها كما أنه يشكل تحدياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما ورد بتقرير ديوان المحاسبة الصادر سنة 2012 والمعني بمتابعة الفساد المالي بالإضافة إلى الفساد الإداري، حيث تمت الإشارة في هذا التقرير إلى وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة بالدولة وذلك إما بسبب تغييبها أو عدم فعاليتها. لذا فالفساد المالي يعد السبب الرئيسي وراء الحيلولة دون تحقيق هذه التنمية وكذلك بعض المشاكل الأخرى والمتعمقة بالجوانب المحاسبية وهذا يؤكد ما ورد في تقرير كادبوري (Cadbury) سنة 1992. هذا التقرير صدر بعد حدوث انهيارات عديدة في كبرى الشركات العالمية والمدرجة بسوق الأوراق المالية مثل الانهيار الذي حدث في شركة وورلد كوم (WorldCom) وكذلك شركة (إنرون Enron) وكذلك شركة (ماكس ويل Maxwell) في تسعينيات القرن الماضي. حيث أرجى سبب هذه الانهيارات إلى وجود فساد مالي بالإضافة إلى وجود مشاكل تعمق بالجوانب المحاسبية، كما ورد في ذات التقرير الآلية اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة والمتمثلة في الحوكمة. لقد أشار التقرير إلى أهمية حوكمة الشركات واعتبارها من الآليات الفعالة في معالجة مثل هذه الظواهر وذلك من خلال عدد من الآليات الداخلية مثل مجلس الإدارة (الخارجية) مثل التدقيق الخارجي والتي بدورها تحد من الفساد المالي وتؤدي إلى تحقيق التنمية. وقد تم استخدام المنهج العملي الوصفي في هذا البحث الذي يصف الظاهرة محل الدراسة بغية تفسيرها والوصول إلى عدد من النتائج وتعميمها. وقد أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً في تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية العامة.

دراسة: Hugo&Lucimar (2021) بعنوان :

Tax governance: A study of its effects on tax evasion.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي. ويكمن الدافع لتحليل هذا التفاعل في ضرورة فهم وإثبات أن ممارسات الحوكمة الضريبية لها تأثير على مستوى التهرب الضريبي. وتؤكد النتائج الفرضية النظرية التي تم اختبارها: إن البلدان في العينة التي لديها ممارسات حوكمة ضريبية للشركات قدمت مستويات أقل من التهرب الضريبي، وهو دليل تجريبي مهم على هذه العلاقة التي تم افتراضها، ولكن لم يتم التحقق منها بعد من خلال الأدبيات. أما بالنسبة للنتائج الإضافية، فقد تقرر أن الإنفاذ وحده هو الذي يستحضر السلوك المتوقع من الأدبيات، مما يشير إلى أن له علاقة تكاملية مع الإدارة الضريبية. ومن ثم فإن هذا البحث يدعم إدراج عامل آخر يرتبط بفهمنا لظاهرة التهرب الضريبي، وتوسيع معرفتنا بالموضوع من خلال إمكانية المقارنة مع دراسات دولية مماثلة. علاوة على ذلك، قد يولد هذا أيضًا اهتمامًا حكوميًا بتشجيع الشركات على تنفيذ الحوكمة الضريبية.

دراسة: Bataineh (2021) بعنوان:

Does the Tax System Reduce Tax Evasion in Light of the governance Mechanisms? Evidence From Jordan

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر عناصر النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في ضوء آليات الحوكمة في الأردن. تكونت عينة الدراسة من (140) مدققاً ضريبياً في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن عناصر النظام الضريبي (التشريعات الضريبية، الإدارة الضريبية، المكلف) لها أثر إيجابي في الحد من التهرب الضريبي، في ضوء آليات الحوكمة. توصي الدراسة بضرورة رفع مستوى الوعي الضريبي لدى أفراد المكلف، والعمل على التقليل من الاستمرار في إجراء التعديلات على القوانين والتشريعات الضريبية، وإعطاء فترة زمنية كافية لضمان تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المنشود من هذه التعديلات. مع ضرورة الإعلان عن الإحصائيات الرسمية لأرقام ونسب التهرب الضريبي، لأن الإحصائيات غير الرسمية الخاصة بالتهرب الضريبي شابتها بعض المبالغة، حيث يجب أن يركز العمل على تشديد العقوبات على المتهربين من الضرائب.

دراسة: Uyar et al (2021) بعنوان:

Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT.

هدفت هذه الدراسة العلاقة بين رقمنة الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي عبر التأثير المعتدل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). وتغطي عينة الدراسة السنوات ما بين 2006 و2017 وتحتوي على (1677) ملاحظة على مستوى الدولة. تشير نتائج تحليل التأثير الثابت إلى أن الوكلاء الستة لرؤية الحكومات طويلة المدى ورقمنة الخدمات الحكومية يلعبون دورًا مهمًا في التخفيف من التهرب الضريبي. علاوة على ذلك، فإن اعتماد المجتمع والمواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يخفف بشكل إيجابي من الارتباط بين رقمنة الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي؛ أي أن رقمنة الخدمات الحكومية لها تأثير أقوى على تخفيف التهرب الضريبي في البلدان التي يكون فيها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى. وتشير الدراسة إلى العديد من الآثار المترتبة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة، الأمر الذي قد يساعد البلدان على الحد

من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية. وعلى وجه التحديد، ينبغي للسلطات العامة أن تعمل على تحسين هياكل الحكومة الإلكترونية وأنظمة تقديم الملفات الإلكترونية لتسهيل إقرارات ومدفوعات ضريبة الدخل لدافعي الضرائب

دراسة: (2022) Carvalho & Ávila بعنوان:

Tax governance: A study of its effects on tax evasion.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الحوكمة الضريبية والتهرب الضريبي. ويكمن الدافع لتحليل هذا التفاعل في ضرورة فهم وإثبات أن ممارسات الحوكمة الضريبية لها تأثير على مستوى التهرب الضريبي. وتؤكد النتائج الفرضية النظرية التي تم اختبارها: إن البلدان في العينة التي لديها ممارسات حوكمة ضريبية للشركات قدمت مستويات أقل من التهرب الضريبي، وهو دليل تجريبي مهم على هذه العلاقة التي تم افتراضها، ولكن لم يتم التحقق منها بعد من خلال الأدبيات. أما بالنسبة للنتائج الإضافية، فقد تقرر أن الإنفاذ وحده هو الذي يستحضر السلوك المتوقع من الأدبيات، مما يشير إلى أن له علاقة تكاملية مع الإدارة الضريبية. ومن ثم فإن هذا البحث يدعم إدراج عامل آخر يرتبط بفهمنا لظاهرة التهرب الضريبي، وتوسيع معرفتنا بالموضوع من خلال إمكانية المقارنة مع دراسات دولية مماثلة. علاوة على ذلك، قد يولد هذا أيضاً اهتماماً حكومياً بتشجيع الشركات على تنفيذ الحوكمة الضريبية.

دراسة: أمبارك و زاقوب (2022): " بعنوان أثر دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي من خلال دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية. وتحقيقاً لهذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة من الموظفين العاملين في مصلحة الضرائب في طرابلس وبنغازي، كما تم استخدام الأدوات الإحصائية ذات الصلة لاستخراج البيانات المتعلقة بالدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك دور للحوكمة في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الليبية بدرجة متوسطة. كما أظهرت النتائج أن خصائص الحوكمة الضريبية متوفرة في مصلحة الضرائب، ولكن ليس بالمستوى المطلوب. وفي مقدمة هذه الخصائص تأتي صفة المساءلة والمسؤولية، تليها صفة الإفصاح. الشفافية، يليها الاستقلالية، والالتزام بحقوق الممولين، والموضوعية. وأخيراً أوصت الدراسة بتبني مفهوم الحوكمة الضريبية للهيئة، لما له من أثر في تحسين أداء الهيئة وتحقيق العدالة وضممان الإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين وأصحاب المصلحة في الهيئة، عدالة النظام الضريبي.

دراسة: (2023) Renyan, et al بعنوان:

Tax evasion, psychological egoism, and revenue collection performance: Evidence from Amhara region, Ethiopia.

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة كيف يؤثر التهرب الضريبي والأناية النفسية لدافعي الضرائب والعوامل الأخرى ذات الصلة على أداء تحصيل الإيرادات الضريبية في منطقة أمهرة، إثيوبيا. تم جمع البيانات من 395 من دافعي الضرائب المسجلين في ضريبة القيمة المضافة من خلال استبيان منظم. تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية وطريقة تحليل الانحدار المتعدد للاختبار التجريبي بالاعتماد على برنامجي (SPSS و AMOS). وكشف هذا البحث أن التهرب الضريبي والأناية النفسية يؤثران سلباً على أداء تحصيل الإيرادات الضريبية. أثر التثقيب الضريبي والتكنولوجيا بشكل كبير وإيجابي على أداء تحصيل الإيرادات الضريبية. وفي الوقت نفسه، فإن العلاقات بين العوامل المذكورة أعلاه (التهرب الضريبي، والتعليم الضريبي، والتكنولوجيا) وأداء تحصيل الإيرادات الضريبية

تتوسطها بشكل موثوق الأمانة النفسية لدفاعي الضرائب. يمكن لهذه النتائج أن تعطي أدلة للباحثين وخبراء الضرائب وصانعي السياسات لتحسين أداء تحصيل إيرادات الضرائب في منطقة أمهرة. وتستطيع الحكومة أن تعمل على تعزيز التنقيف العام من أجل الحد من التهرب الضريبي وسوء السلوك الناجم عن الأمانة النفسية لدفاعي الضرائب. وفي الوقت نفسه، ينبغي اعتماد أحدث تقنيات إعداد الفواتير الضريبية، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا التعلم الآلي.

دراسة: (2023) Obaid بعنوان:

The role of tax governance as a mediating variable between Information systems and the reduction of tax evasion at the income tax department in the west bank –from the viewpoint of its employees. smart –PLS.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين نظم المعلومات والحد من التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها. المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات. ويمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين فيها والبالغ عددهم (200). وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغت (132) مستجيباً من موظفيها. تم جمع الاستبيانات وإدخالها إلى الحاسوب، وتم اختيار حجم العينة وفق معادلة ستيفن. طومسون ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Smart-PLS). النتائج: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن درجة تطبيق أبعاد الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية كانت متوسطة بناءً على إجابات موظفيها، وكان محور وجود نظم معلومات محوسبة متقدمة فيها متوسطاً. بينما كان محور التهرب الضريبي متوسطاً، وتبين أن هناك دور لأبعاد الحوكمة الضريبية واستخدامها لنظم المعلومات المحوسبة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية. الاستنتاج: ضرورة تطبيق أبعاد الحوكمة الضريبية بشكل متكامل في كافة دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية، من خلال استخدام نظم المعلومات المحوسبة لتلبية احتياجاتها وعمل مكلفي ضريبة الدخل على الحد من ظاهرة الضريب.

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة قد اهتمت بموضوع الحوكمة كعنصر أساسي باعتباره الركيزة الأساسية داخل أي مؤسسة، وهذا هو أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بالإضافة إلى المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي. بينما تتمثل أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في مجتمع وعينة الدراسة، حيث ان الدراسة الحالية طبقت في بيئة مغايرة، حيث أن هذه الدراسة تمت في إطار جغرافي لم يدرس في السابق وهي المنطقة التي تقع شرق مدينة طرابلس من مدينة تاجوراء وحتى مدينة مصراتة كذلك تعد هذه الدراسة اضافة حديثة. كما ساعدت الدراسات السابقة على التعرف على وجهات النظر المختلفة في تحديد الإطار الفكري لموضوع الدراسة الراهنة التي تهدف دور الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر الضرائب المصدر الأساسي للإيرادات العامة التي تساهم في تمويل الخزنة العامة لتغطية نفقاتها، ولا بد من تفعيل الضبط المالي عن طريق فرض إجراءات للحد من التهرب الضريبي، الذي يعد من أخطر الآفات التي تصيب النظام الضريبي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، لكونه يؤدي إلى استنزاف الموارد الضريبية التي من المفترض أن تستفيد منها خزينة الدولة لإنفاقها فيما يخص المنفعة العامة، حيث صنفت ليبيا من بين أكثر عشرة دول فساداً في العالم (منظمة الشفافية الدولية، 2018)، ولتجنب

التهرب الضريبي يرى (أبوستالة، 2019) بأن يتم تطبيق ما يسمى بالحوكمة الضريبية، وبذلك قد يكون أساساً كجزء لحل مشكلة التهرب الضريبي، وبناء على ماسبق فإنه يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: هل يوجد دور للحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل هناك دور لآليات للحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟
- هل هناك دور للآليات التي تضعها مصلحة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي.
- إبراز دور الآليات التي تضعها المصلحة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضية العدمية الرئيسية الآتية:

Ho: لا يوجد دور للحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى (H01): لا يوجد دور لآليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 - الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يوجد دور للآليات التي تضعها مصلحة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لهذه الدراسة، حيث تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة، وذلك لإمكانية الإجابة عن أسئلة الدراسة برصد واستقراء ووصف وتحليل وتفسير الواقع الفعلي للتنظيم الإداري لموضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مفتشي مصلحة الضرائب في المنطقة الواقعة شرق مدينة طرابلس حيث قام الباحث بإحصاء مجتمع الدراسة من شؤون الموظفين بالمصلحة (موضوع الدراسة)، باستخدام عينة عشوائية منتظمة وتم توزيع الاستبيان عليهم.

أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث في عملية جمع المادة العلمية لهذه الدراسة من خلال ثلاثة مسارات هي: أدبيات الموضوع: حيث قام الباحث بالاطلاع على بعض ما يتعلق بالموضوع من كتب ودوريات ومراجع وأطروحات (ماجستير ودكتوراه) وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للاعتماد عليها في صياغة الجزء النظري. الاستبيان: استخدم الباحث الاستبيان كأداة التي تركز عليها الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال استطلاع رأي المبحوثين في مصلحة الضرائب في المنطقة الواقعة شرق مدينة طرابلس (موضوع الدراسة). الزيارات الميدانية: قام الباحث بزيارات ميدانية استطلاعية لمصلحة الضرائب بالمنطقة الغربية (شرق مدينة طرابلس) حيث تعرف على إمكانية الحصول على بيانات ومعلومات أولية، وذلك لاستطلاع الواقع حيث كوّن صورة واضحة عن (موضوع الدراسة).

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التهرب الضريبي :

عُرّف التهرب الضريبي على انه "تملص المكلف بدفع الضريبة بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة مستفيدا من ثغرات القانون" (17: 2012: Editor). كما عرف (العزاوي، 2010، ص118) التهرب الضريبي أيضاً على أنه "محاولة الممول بعدم دفع الضريبة وذلك بإخفاء بعض العناصر كلياً أو جزئياً باستعمال طرق احتيالية أو غش يفضي بعدم دفع الضريبة في أي مرحلة من مراحلها". كما عرف (العليمات، 2016، ص547) التهرب الضريبي على إنه "جرمة من جرائم العصر الاقتصادية والمالية والاجتماعية لما له من خطورة كبيرة على أهداف الدولة بشكل عام، وذلك عند عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر الضريبية".

مفهوم الحوكمة الضريبية:

يعتبر مفهوم الحوكمة الضريبية من المفاهيم الحديثة والتي هي جزء من مفهوم الحوكمة، وقد تولدت بسبب الانهيار المالي لبعض الشركات العالمية الضخمة مثل مصرف الاعتماد والتجارة الدولي، شركة وورلد كوم الأمريكية للاتصالات، وشركة أنرون (Enron) للطاقة نتيجة التلاعب والغش في البيانات المالية المقدمة بسبب سوء الإدارة وغياب الإفصاح والشفافية، وللحد من الفساد وانتشاره وتطور حوكمة الشركات وحوكمة المصارف الخاصة ظهرت الحوكمة العامة للمؤسسات الحكومية والتي منها الحوكمة الضريبية.

من هنا عُرفت الحوكمة الضريبية "بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة" (عبد السميع ، 2007، ص 29).

كما عُرفت الحوكمة الضريبية أيضاً بأنها "مجموعة المبادئ والأسس والقواعد التنفيذية والإجراءات التنظيمية التي تكفل ضبط الأداء بالمنظومة الضريبية ككل من خلال تحديد قاطع لدور الأطراف ذي العلاقة المستقلة أو التأثيرية بينهما والتي ينبغي لكل طرف أداءه طواعية مع فرض العقوبات في حالة الإخلال بها" (عبد الخالق ، 2007، ص38).

عرف (العبيني وعبدالرحمن، 2015، ص 136) الحوكمة الضريبية بأنها "منظومة من الإجراءات والأسس والقواعد المكتوبة التي تضمن حسن سير العمل الضريبي دون عوائق للعاملين وكافة المتعاملين مع الإدارة الضريبية، وتحديد مسؤوليات وواجبات كل منهم، لضمان حقوق الجميع بعدالة والوصول إلى تحقيق أهداف التشريع الضريبي الاقتصادية"

أهداف الحوكمة الضريبية: إن الحوكمة الضريبية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من هذه الأهداف أهمها (أبو عمر، 2010، ص19):

1. إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة، لرفع مستوى الوعي الضريبي، وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للقرارات والبيانات.
2. التحسين المستمر للأنظمة الضريبية، وتحديث الدائرة الضريبية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا ووضع نظام حوافر مشجعه لهم.

أهمية الحوكمة الضريبية: تظهر أهمية الحوكمة الضريبية في كونها أداة فاعلة وصارمة في مكافحة كل ما من شأنه العصف بأموال ومقدرات الشعوب، من غش وفساد وتلاعب وتبييض أموال، وسرقة وغيرها (الشهبي، 2013، ص 7).

وتتمثل أهمية الحوكمة الضريبية في التأكيد على حقوق العاملين بالحقل الضريبي دون إهدار لحقوقهم الإدارية والوظيفية وتولي المناصب القيادية، أو المتعاملين مع الإدارة الضريبية من الممولين أو من يمثلهم من المحاسبين أو المحامين، وسهولة الإجراءات والحق في الدفاع والظعن، والتعامل مع إدارات الدائرة الضريبية المختلفة بسهولة وشفافية، كذلك الحق في عدم اطلاع الغير على الملف الضريبي إلا المخول لهم ذلك قانوناً (عبد العظيم، 2005، ص 33) وكذلك منع الفساد المالي والإداري تحسين الأداء الضريبي وتسهيل العمل في دائرة الضريبة ومنع حدوث أزمات .

آليات الحوكمة الضريبية: للحوكمة الضريبية عدد من الآليات يمكن تقسيمها إلى الآتي:

1. الآليات المباشرة: وتتمثل في: الرقابة المباشرة والتي تتضمن ما يلي:

- الرقابة الضريبية: وتشمل الآتي: الرقابة الضريبية المباشرة: حيث تشمل الرقابة على الأداء والرقابة النظامية.

أولاً: الرقابة على الأداء: وترتكز على ما يلي: أ) الرقابة على الاقتصاد لنشاطات وسياسات الإدارة الضريبية بشكل سليم. ب) الرقابة على الكفاءة في استعمال الموارد البشرية والمالية الموجودة في الدوائر الضريبية. ج) الرقابة على فاعلية الأداء المتعلقة بأهداف الإدارة الضريبية.

ثانياً: الرقابة النظامية: وترتكز على مدى تطبيق الإدارة الضريبية للقانون وتنفيذه من دون مخالفته. فعلى الإدارة الضريبية أداء واجباتها بدقة من خلال التطبيق الصحيح لقانون الضريبة، واحكام الرقابة على تنفيذه، وكذلك احترام الحريات الشخصية لدافعي الضريبة مما يتوجب معه ضرورة الوضوح التام والإفصاح لكل القرارات التي تصدرها الإدارة الضريبية، والتي تتعلق بدافعي الضريبة (الشافعي، 2003، ص 22).

- الآليات غير المباشرة: وتتمثل في الرقابة غير المباشرة والتي تتضمن ما يلي: الرقابة الضريبية: وتشمل الآتي: الرقابة الضريبية غير المباشرة؛ حيث تشمل الرقابة الذاتية وترتكز على ما يلي: أ) دقة وفاعلية الرقابة الداخلية والمتمثلة في الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي في الشركات. ب) امساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. ج) مراجعة دفاتر وسجلات وحسابات الشركة بواسطة مراجع خارجي.

دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

تعتبر الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحت تطبيقها أساسياً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام وعلى كلاً من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة ليس فقط منظمات القطاع الخاص فحسب، بل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام، وتستخدم الحوكمة السبل الكفيلة بالتطبيق الفعال لها بصورة تضمن استمرار العمل، والقدرة على المنافسة، وعدم الإنهيار أمام تغيرات العملات العالمية، وبشكل يضمن الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وهم: المساهمون، والدائنون، والمستهلكون، والموردون، والقوى العاملة بكافة المناصب العليا والدنيا، ويشمل ذلك كلاً من الأفراد والدولة والمجتمع (بوسالم، 2017، ص 23).

بينما يرى (امبارك و زاقوب، 2022، ص47) "أن الإدارة الضريبية ستقلل من بعض الانحرافات من قبل بعض موظفيها، إذ أن التهرب الضريبي لا يقتصر فعله على الممولين فقط، بل قد يساهم العاملون بالإدارة الضريبية بمختلف المراكز الوظيفية على تهرب الممولين من دفع الضريبة المستحقة عليهم"، وقد يكون ذلك بسبب نقص خبرتهم في المعرفة بعملية تقدير وربط الضريبة والاعتماد على التقدير الجزائي بأقل من القيمة الحقيقية أو بأكثر منها، مما قد يؤدي إلى إحداث آثار معنوية تشجع على التهرب، أو قد يكون التهرب بسبب تواطؤ العاملين بالمصلحة مع الممولين وذلك بسبب أن يكونوا أصحاب مصالح مع الممولين أو تلقيهم لرشاوي منهم وقيامهم بتقدير الضريبة بأقل من المستحقة عليهم، وبناء على ذلك أصبحت الحوكمة الضريبية ضرورة ملحة لمحاربة التهرب الضريبي بالإدارة الضريبية، ويأتي دور الحوكمة الضريبية في العمل على الحد من ظاهرة الفساد الضريبي من خلال ما يلي:

1) تقريب المجتمع الضريبي من الإدارة الضريبية. (2) تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل: ويحتاج تطبيق الشفافية وتفعيلها إلى الاهتمام بالموارد البشري والمادي للإدارة، وذلك من خلال الانتقاء الجيد للموظفين وتدريبهم والعمل على ميكنة مراحل العمل الضريبي باستخدام التكنولوجيا الحديثة (امبارك و زاقوب، 2022، ص47). (3) نشر الوعي الضريبي: ويتعزز ذلك من خلال توفير المعلومات الضريبية وتقديم المساعدة للمكلفين بالضريبة لمعرفة حقوقهم والتزاماتهم الضريبية. (4) الرقابة الضريبية: وتشمل الرقابة الداخلية التي تجرى داخل الإدارة الضريبية، والرقابة الخارجية التي تقوم بها الإدارة الضريبية على عمل المكلفين بدفع الضريبة وتشخيص محتوى السجلات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الضريبي.

الدراسة الميدانية:

إجراءات الدراسة الميدانية: الآتي عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية، بهدف التعرف على آليات الحوكمة ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ويشمل هذا المبحث المنهجية وأداة جمع البيانات، وطرق إعدادها، والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي، إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها ومجتمع الدراسة.

منهجية الدراسة: ويهدف التعرف على موضوع الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة للتعرف على الحوكمة ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب في مدن شرق طرابلس، ومعرفتها على أرض الواقع وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام صحيفة استبيان حول موضوع الدراسة للوصول إلى نتائج علمية محددة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري، إذ اطلع الباحث على دراسات سابقة مختلفة عن الحوكمة ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وقام بتطبيق المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة المتعلقة بتحليل الاستبيان الذي تم توزيعها كجانب من الدراسة التطبيقية، وذلك من أجل معرفة دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وسيتم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، بهدف التعامل بها في اختبار الفرضيات، وبيان نتائج الدراسة والتعرف على وجهة نظر العينة من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي .

مجتمع وعينة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في مصلحة الضرائب في منطقة شرق طرابلس.

عينة الدراسة: تم اعتماد العينة العشوائية الطبقيّة النسبية، وهي "أسلوب لاختبار عينة البحث أو الدراسة، والتي تستخدم عندما يكون من الممكن تقسيم المجتمع طبيعي إلى طبقات، أو مجموعات صغيرة، وغير متداخلة ويتم اختيار العينات من كل طبقة

منفردة بحيث يتم جمع العينات معا لتكوين عينة كلية، وأن حجم العينة العشوائية من كل طبقة يعكس حجم هذه الطبقة بالنسبة للمجتمع الإحصائي، وبالتالي تكون الطبقات متمثلة في العينة النهائية وفقا للنسب ذاتها التي تمثل بها في المجتمع الإحصائي، وفي ضوء طريقة المعاينة النسبية يتم سحب عدد من كل طبقة يتناسب مع نسبة عدد أفراد الطبقة الواحدة إلى المجتمع، وبما أن مجتمع الدراسة معروف ومصنف ومتجانس عليه تم اختيار العينة العشوائية الطباقية النسبية من مجتمع الدراسة. فقام الباحث بتوزيع (65) استمارة استبيان على أفراد عينة الدراسة التابعين لمصلحة الضرائب وبذلك بلغ عدد الاستمارات التي تم الإجابة عنها 65 استمارة وكانت جميعا قابلة للتحليل فيما عدا واحدة ويوضح الجدول (1) نسبة الاسترجاع.

جدول (1) عدد الاستمارات المستخدمة في البحث

الاستمارات الموزعة	الاستمارات الراجعة	الاستمارات القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل
65	65	64	98%

وتعتبر هذه النسبة الخاصة بالاستمارات الراجعة والقابلة للتحليل ممتازة حيث أفاد (Nachmais, 1992) بأن نسبة الاستبانات المستلمة تكون نموذجية عندما تكون ما بين (20%-40%).

أداة جمع البيانات : استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وبما أن نوع البيانات المطلوبة بيانات نوعية بالتالي يوجد ثلاثة أنواع من الأدوات لجمع البيانات النوعية، ومنها الاستبيان وتستخدم عندما تكون العينة كبيرة، والمقابلة الشخصية والملاحظة تستخدم عندما تكون العينة صغيرة، بالتالي اعتمد الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات لكبر حجم العينة، ولصعوبة استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة لكبر حجم العينة، وتعدد أماكن تواجدها، واشتملت استمارة الاستبيان على البيانات الشخصية المتمثلة بالنوع والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة والمركز الوظيفي، كما اشتملت الدراسة على محورين الأول دور الحكومة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والثاني دور الآليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

مقاييس وتصميم أداة الدراسة: تم تصميم استمارة الاستبيان للتعرف على الحكومة ودورها في الحصد من ظاهرة التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب في المدن الواقعة شرق مدينة طرابلس، وقد استخدم الباحث مقياس (Likert Scale) على أساس مقياس مكون من (5) إلى (1) على النحو التالي: (5) إذا كان البند موافق بشدة. المتوسط الحسابي (4.21 الى 5). (4) إذا كان البند موافق. المتوسط الحسابي (3.41 الى 4.20). (3) إذا كان البند موافق الى حد ما. المتوسط الحسابي (2.61 الى 3.40). (2) إذا كان البند غير موافق المتوسط الحسابي (1.81 الى 2.60). (1) إذا كان البند غير موافق بشدة. المتوسط الحسابي (1 الى 1.80). كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (2) مستويات مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	المتوسط الحسابي	المستوى
1	1 الى 1.80	منخفض جدا
2	من 1.81 الى 2.60	منخفض
3	من 2.61 الى 3.40	متوسط
4	من 3.41 الى 4.20	عالية
5	من 4.21 الى 5	عالية جداً

قد اشتملت استمارة الاستبيان (2) محاور لمعرفة الحكومة ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب في المدن الواقعة شرق مدينة طرابلس - كما اشتمل على المعلومات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور موضحة في الجدول التالي:

جدول (3) توزيع فقرات الاستبيان على محاورها

عدد الفقرات	المحاور
25	المحور الاول: دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
21	المحور الثاني: دور الآليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم الحصول على الإجابة عن تساؤلات الدراسة بعد تفريغ الاستبيان على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وقد تم استخدام عدة أساليب لتحليل البيانات. وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

اختبار التوزيع الطبيعي (Test of Normality)، مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة. المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة. الانحرافات المعيارية (Standard Deviation) لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي. اختبار ت (One Sample T-Test) لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية. معامل ارتباط سيرمان (Sperman Correlation) لاختبار العلاقة بين المتغيرات. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان. الانحدار الخطي (Régression analysais).

كشف نوع توزيع البيانات: تعتمد على القاعدة التالية: أن اختبار (Kolmogorov- Smirnov) يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي 50 في حين نستدل بنتائج اختبار (Shapiro-Wilk) إذا كان عدد العينة أقل من 50. وشكل الفروض الإحصائية في حالة كشف عن اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبيانات نصيغها كما يلي: الفرض العدمي (H_0): جميع اجابات بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي. والفائدة العامة: في حالة كشف عن اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبيانات: هي إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (sig) أقل من (0.05) فإننا نرفض الفرض العدمي (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) حيث لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي والعكس صحيح.

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality)

اختبار نوع التوزيع لبيانات إجابات العينة	Kolmogorov-Smirnov ^a		Shapiro-Wilk		
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.	نوع التوزيع
دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	64	0.200	64	0.307	طبيعي
دور الآليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي	64	0.200	64	0.307	طبيعي

a. Lilliefors Significance Correction

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (4) وبما أن أفراد عينة الدراسة أكثر من (50) فرد فإننا نستدل بنتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnova) حيث نجد أن القيمة الاحتمالية (sig) لبيانات المستجوبين عن محاور الاستبيان هي أكبر من (0.05) أي قبول فرض لعدم القائل جميع اجابات بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

القسم الاول: قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبيان)

صدق المحكمين: عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من زملائي أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية متخصصين في المحاسبة. وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبيان في صورتها النهائية.

ثبات الاستبيان: يقصد بمعامل الثبات درجة ثبات إجابات المشاركين في حالة تكرار توزيع الاستبيانات عليهم مرة أخرى، حيث إن هذا التوزيع المتكرر يظهر مدى خلو إجابات المشاركين منهم من تأثير العشوائية بما يعني استقرار نتائج المقياس، وقد استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وقد بلغ معامل الفا كرونباخ الكلي للعينة (0.953) وتعد هذه النتيجة درجة ثبات مرتفعة تشير إلى مدى التجانس بين فقرات المقياس وفقاً (Hair and black, 1995).

جدول (5) قيمة معامل الفا كرونباخ

النتيجة	Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	N of Items	المحور
ثابت	0.926	25	المحور الأول
ثابت	0.946	21	المحور الثاني
ثابت	0.953	46	الكلي

صدق التجانس:

أولاً: (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط معامل ارتباط سبيرمان (Sperman Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه.

تحليل الدراسة الميدانية:

المحور الأول: دور اليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)، (0.05) وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه فيما عدا الفقرات (8-10-15-16-17-18-20-22-23) التي تم استبعادها في التحليل الاحصائي.

جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل ارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية P-Value	النتيجة
1.	توفر المصلحة لوائح وقوانين وأنظمة داخلية تسهل عمل الموظفين لأداء مهامهم للحد من التهرب الضريبي.	0.765**	0.000	معنوي
2.	يعكس الهيكل التنظيمي للمصلحة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام للحد من التهرب الضريبي.	0.731**	0.000	معنوي
3.	تتمتع مصلحة الضرائب الجهات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها على أكمل وجه للحد من التهرب الضريبي.	0.630**	0.000	معنوي
4.	تنشر المصلحة المعلومات الضرورية حول عمليات التحصيل الضريبي للموظفين والمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة للحد من التهرب الضريبي.	0.736**	0.000	معنوي
5.	تنشر المصلحة القوائم المالية بطريقة تمكن كل الموظفين والمكلفين الاطلاع عليها في أي وقت للحد من التهرب الضريبي.	0.702**	0.000	معنوي
6.	المصلحة تنظم اجتماعات دورية بين رؤساء المصالح والموظفين لإشراكهم في اتخاذ القرارات للحد من التهرب الضريبي.	0.526**	0.000	معنوي
7.	هناك آلية حوار مستمرة بين المكلفين بالضريبة والمصلحة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي للحد من عملية التهرب الضريبي.	0.353**	0.004	معنوي
8.	المصلحة تعلم المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق الضريبي في الوقت المحدد، في حالة قيامها بالتصحيح الضريبي في حالة إعادة التقييم لذلك للحد من التهرب الضريبي.	-0.001-	0.994	غير معنوي
9.	تطبق المصلحة بعض معايير الجودة الشاملة والتي تساهم في زيادة الالتزام الضريبي والحد من التهرب الضريبي..	0.276*	0.027	معنوي
10.	نظام المعلومات المحاسبي المطبق من طرف المصلحة يساهم في معرفة وقياس القيمة الحقيقية للدخل الخاضع للضريبة والحد من التهرب الضريبي.	0.114	0.369	غير معنوي
11.	تمدد المصلحة تاريخ دفع الضريبة بالنسبة للمكلفين مراعاة لظروفهم وذلك حسب الاجراءات التنظيمية والقانونية المعتمدة للحد من التهرب الضريبي	0.525**	0.002	معنوي
12.	تعتبر المصلحة ان المتابعة القضائية للمكلفين الممتنعين عن الدفع تحد من ظاهرة التهرب الضريبي واسترجاع بعضها في المستقبل	0.449**	0.000	معنوي
13.	الالتزام بتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت الملائم لأعضاء المصلحة يساهم في ظاهرة التهرب الضريبي.	0.319*	0.010	معنوي
14.	اعتماد اعضاء خارجيين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.566**	0.000	معنوي
15.	الملائمة والموثوقية في المعلومة المحاسبية يساهم في التخفيض من ظاهرة التهرب الضريبي.	-0.013-	0.922	غير معنوي
16.	استخدام طرق وأساليب تكنولوجية حديثة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.125	0.324	غير معنوي
17.	نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المصلحة يساهم في سد الثغرات الضريبية التي يستغلها بعض المكلفين للحد من التهرب الضريبي	-0.080-	0.531	غير معنوي
18.	نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المصلحة يساهم في قياس القيمة الحقيقية لقيمة الدخل الخاضع للضريبة للحد من التهرب الضريبي.	-0.114-	0.368	غير معنوي
19.	الإجراءات القانونية الخاصة بالتشريعات الضريبية المطبقة في المصلحة ردة المكلفين الذين يتخلفون في أداء الضريبة للحد من التهرب الضريبي.	0.258*	0.040	معنوي
20.	المصلحة تراعي ظروف المكلفين في بعض الحالات في حالة تأخرهم عن أداء الضريبة إلى تواريخ لاحقة تحدد حسب الإجراءات التنظيمية للمصلحة للحد من التهرب الضريبي.	0.241	0.055	غير معنوي
21.	الرقابة الجبائية المفروضة من طرف المصلحة على المكلف بالضريبة كافية للحد من ظاهرة التجنب والتهرب الضريبي.	0.779**	0.000	معنوي
22.	أن المتابعة القضائية للمكلفين للمتهربين من دفع الضرائب تؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتساهم في استرجاع بعض الحصائل الضريبية	-0.024-	0.850	غير معنوي

ت	العبارة	معامل ارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية P-Value	النتيجة
	في المستقبل.			
23.	تطبيق المصلحة بعض معايير الجودة الشاملة الضريبية التي تساهم في زيادة الالتزام الضريبي والحد من التهرب الضريبي.	0.060	0.640	غير معنوي
24.	توجد معوقات إدارية في المصلحة تحد من تأثير عمل الموظفين، مما ينعكس على موثوقية معلومات التصريحات، وهذا ما يساهم في زيادة الفجوة الضريبية بين مقرر الضريبة والمكلفين ويساعد على التهرب الضريبي.	0.472**	0.000	معنوي
25.	تقوم المصلحة بعد الخسائر الناتجة عن عدم الدفع من طرف المكلف وبأهمية التحصيل الضريبي للتقليل من تلك الخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي.	0.839**	0.000	معنوي

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 * الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

المحور الثاني: دور الأليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

يوضح الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات

الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)، (0.05) وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع.

جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	العبارة	معامل ارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية P-Value	النتيجة
1.	وجود دليل للإجراءات المتبعة في المصلحة يشجع العاملين والمتعاملين لديها على تنفيذ السياسات الإدارية والمالية الموضوعة للحد من التهرب الضريبي.	0.753**	0.000	معنوي
2.	وجود استراتيجية وأهداف واضحة للمصلحة وهي متاحة للجميع ومعروفة لدي الفاحصين للحد من التهرب الضريبي.	0.465**	0.000	معنوي
3.	شمولية ومرونة النظام الضريبي في المصلحة يقلل من للحد من التهرب الضريبي والخداع من قبل الممولين.	0.509**	0.041	معنوي
4.	استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة في عملية الربط والتحصي يساهم في الحد من التهرب الضريبي..	0.349**	0.005	معنوي
5.	وضوح الإجراءات الضريبية يقلل من استخدام الأساليب الملتوية لبعض الممولين مثل الرشاوى والواسطة للحد من التهرب الضريبي.	0.456**	0.000	معنوي
6.	الملائمة والموثوقية في مصادر المعلومات المحاسبية المقدمة لمصلحة الضرائب يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.327**	0.008	معنوي
7.	الاحتفاظ بملفات الممولين واحكام السيطرة عليها يقلل من التزوير والغش ويحد من التهرب الضريبي..	0.414**	0.001	معنوي
8.	اشهار الذمة المالية للعاملين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.355**	0.004	معنوي
9.	تحديد المسؤوليات والصلاحيات (المالية والإدارية) يقلل من تجاوزات الموظفين المالية والإدارية ويحد من التهرب الضريبي.	0.532**	0.000	معنوي
10.	المحافظة على سرية المعلومات بملفات الممولين واستخدامها وفقاً للقانون يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.607**	0.000	معنوي
11.	تطبيق مبدأ المسائلة القانونية على الممولين في حالة أثبات تهربهم من دفع الضريبة يحد من التهرب الضريبي.	0.338**	0.006	معنوي
12.	إشهار الذمة المالية للعاملين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.620**	0.000	معنوي
13.	صرف مكافآت للموظفين تحفيزاً لهم للحد من التهرب الضريبي.	0.490**	0.000	معنوي
14.	قلة عدد مراجعي الضرائب له تأثير مباشر في زيادة ظاهرة التهرب	0.528**	0.000	معنوي

ت	العبارة	معامل ارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية P-Value	النتيجة
	الضريبي.			
15.	حسن اختيار الموظفين ووضعهم في المكان المناسب يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.441**	0.000	معنوي
16.	تقييم أداء العاملين (مراجعي الضرائب) بإنصاف وعدالة، وبشكل دوري ومنتظم يقلل من ظاهرة المحسوبية للحد من التهرب الضريبي..	0.481**	0.000	معنوي
17.	التزام العاملين (مراجعي الضرائب) بشرف وسلوك المهنة وأخلاقياتها يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.568**	0.000	معنوي
18.	معرفة العاملين (مراجعي الضرائب) لحقوقهم وواجباتهم يقلل من تعاطيهم للرشوة وللحد من التهرب الضريبي.	0.501**	0.000	معنوي
19.	إشراك المراجعين الخارجيين في وضع القوانين الضريبية يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.522**	0.000	معنوي
20.	استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة في عملية الربط والتحصي يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.556**	0.000	معنوي
21.	وجود نظام أجور ومراتب مناسب يتماشى مع المهمات الملقاة على عاتق العاملين بالمصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.703**	0.000	معنوي

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 * الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

ثانياً: الصدق البنائي: يقصد بالصدق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وقد تم حساب الصدق البنائي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بمعامل ارتباط سبيرمان (Sperman Correlation) بين كل محور من محاور البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. يوضح الجدول رقم (8) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.01)، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (8) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان

ت	المجال	معامل ارتباط سبيرمان	الدلالة الإحصائية P-Value	النتيجة
1.	دور الحكومة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.730**	0.000	معنوي
2.	دور الآليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	0.543**	0.000	معنوي

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01 * الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

القسم الثاني: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

• تحليل المعلومات العامة عن المشاركين:

1- تصنيف المشاركين حسب الفئة العمرية:

جدول (9) عدد يبين الفئة العمرية لعينة البحث

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	3	4.7%
من 30 إلى 40 سنة	32	50.0%
أكثر من 40 سنة	29	45.3%
المجموع	64	100.0%

من البيانات المدرجة بالجدول السابق، نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان حسب الفئة العمرية كانت الأعلى هي للفئة من 30 إلى 40 سنة إذا بلغت (50%) من إجمالي الاستبيانات تلتها الفئة العمرية أكثر من 40 سنة بنسبة (45.30%) أما النسبة الأقل كانت للفئة الأقل من 30 سنة بنسبة (4.70%) معظم المستجوبون ينتمون إلى فئة الشباب وباقي الفئات بنسب أقل.

2- تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة:

جدول (10) عدد يبين سنوات الخبرة لعينة البحث

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
26.6%	17	أقل من 10 سنوات
53.1%	34	من 10 إلى أقل من 20 سنة
20.3%	13	أكثر من 20 سنة
100.0%	64	المجموع

من البيانات المدرجة بالجدول السابق، نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان حسب سنوات الخدمة كانت الأعلى للفئة من (10) إلى أقل من (20) سنة إذا بلغت (53.10%) أما النسبة الأقل كانت للفئة أكثر من (20) سنة إذا بلغت النسبة (20.30%) وهذا مما يدل على ارتفاع مستوى الخبرة لعينة الدراسة.

3- تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي:

جدول (11) عدد يبين المؤهل العلمي لعينة البحث

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
15.6%	10	دبلوم متوسط
34.4%	22	دبلوم عالي
48.4%	31	بكالوريوس
1.6%	1	ماجستير
0.00%	0	دكتوراه
100.0%	64	المجموع

من البيانات المدرجة بالجدول السابق، نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان حسب المؤهل العلمي كانت الأعلى للمؤهل العلمي بكالوريوس إذا بلغت (48.40%) أما النسبة الأقل كانت للمؤهل العلمي ماجستير إذا بلغت النسبة (1.60%) وانعدمت للمؤهل العلمي الدكتوراه وهذا مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من حملات الشهادات الجامعية وبالتالي الحصول على إجابات مفيدة للبحث.

4- تصنيف المشاركين حسب الوظيفة الحالية:

جدول (12) عدد يبين الوظيفة الحالية لعينة البحث

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة الحالية
62.5%	40	فاحص ضرائب
35.9%	23	رئيس قسم
1.6%	1	مدير إدارة
100.0%	64	المجموع

من البيانات المدرجة بالجدول السابق، نلاحظ أن نسبة المشاركين بالاستبيان حسب الوظيفة الحالية كانت الأعلى للموظف إذا بلغت (62.50%) أما النسبة الأقل كانت لوظيفة مدير إدارة إذا بلغت النسبة (1.60%) وهذا يدل على أن من قام بالإجابة على أسئلة البحث لهم دراية بموضوع الدراسة.

5- تصنيف المشاركين حسب التخصص العلمي:

جدول (13) عدد يبين التخصص العلمي لعينة البحث

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	30	46.9%
إدارة	15	23.4%
تمويل	0	0.00%
علوم مالية ومصرفية	4	6.3%
أخرى	15	23.4%
المجموع	64	100.0%

من البيانات المدرجة بالجدول السابق، نلاحظ ان نسبة المشاركين بالاستبيان حسب التخصص العلمي كانت الأعلى التخصص العلمي المحاسبة إذا بلغت (46.90%) اما النسبة الأقل كانت التخصص العلمي علوم مالية ومصرفية إذا بلغت النسبة (6.30%) وهذا ما يتطلبه مجال العمل بينما لا يوجد التخصص العلمي الخاص بالتمويل.

تحليل القسم الثاني (التحليل الوصفي لإجابات واتجاهات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الاستبيان).

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة: على عبارات المحور الاول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلقة بقياس: دور اليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

جدول (14) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	الاتجاه العام
1.	توفر المصلحة لوائح وقوانين وأنظمة داخلية تسهل عمل الموظفين لأداء مهامهم للحد من التهرب الضريبي.	3.48	1.11	69.68 %	6	عالية
2.	يعكس الهيكل التنظيمي للمصلحة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام للحد من التهرب الضريبي.	3.38	1.27	67.5 %	11	عالية
3.	تتمتع مصلحة الضرائب الجهات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها على أكمل وجه للحد من التهرب الضريبي.	3.31	1.15	66.25 %	12	متوسط
4.	تنشر المصلحة المعلومات الضرورية حول عمليات التحصيل الضريبي للموظفين والمكلفين بالضريبة بطريقة عادلة للحد من التهرب الضريبي.	3.23	1.24	64.6 % 8	14	متوسط
5.	تنشر المصلحة القوائم المالية بطريقة تمكن كل الموظفين والمكلفين الاطلاع عليها في أي وقت للحد من التهرب الضريبي.	3.17	1.24	63.43 %	15	متوسط
6.	المصلحة تنظم اجتماعات دورية بين رؤساء المصالح والموظفين لإشراكهم في اتخاذ القرارات للحد من التهرب الضريبي.	3.33	1.18	66.56 %	13	متوسط

متوسط	16	62.81 %	1.15	3.14	7. هناك آلية حوار مستمرة بين المكلفين بالضريبة والمصلحة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي للحد من عملية التهرب الضريبي.
متوسط	9	67.81 %	1.27	3.39	8. تطبق المصلحة بعض معايير الجودة الشاملة والتي تساهم في زيادة الالتزام الضريبي والحد من التهرب الضريبي..
عالية	7	69.37 %	1.14	3.47	9. تمدد المصلحة تاريخ دفع الضريبة بالنسبة للمكلفين مراعاة لظروفهم وذلك حسب الاجراءات التنظيمية والقانونية المعتمدة للحد من التهرب الضريبي
متوسط	8	67.81 %	1.18	3.39	10. تعتبر المصلحة ان المتابعة القضائية للمكلفين الممتنعين عن الدفع تحد من ظاهرة التهرب الضريبي واسترجاع بعضها في المستقبل
عالية	1	76.87 %	1.09	3.84	11. الالتزام بتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت الملائم لأعضاء المصلحة يساهم في ظاهرة التهرب الضريبي.
عالية	4	75.62 %	1.05	3.78	12. اعتماد اعضاء خارجيين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
الاتجاه العام	الترتيب	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
عالية	3	75.62 %	0.95	3.78	13. الإجراءات القانونية الخاصة بالتشريعات الضريبية المطبقة في المصلحة ردة المكلفين الذين يتخلفون في أداء الضريبة للحد من التهرب الضريبي
عالية	5	74.68 %	1.07	3.73	14. الرقابة الجبائية المفروضة من طرف المصلحة على المكلف بالضريبة كافية للحد من ظاهرة التجنب والتهرب الضريبي.
عالية	2	76.25 %	1.13	3.81	15. توجد معوقات إدارية في المصلحة تحد من تأثير عمل الموظفين، مما ينعكس على موثقيه معلومات التصريحات، وهذا ما يساهم في زيادة الفجوة الضريبية بين مقرر الضريبة والمكلفين ويساعد على التهرب الضريبي.
عالية	10	67.81 %	1.32	3.39	16. تقوم المصلحة بعد الخسائر الناتجة عن عدم الدفع من طرف المكلف بأهمية التحصيل الضريبي للتقليل من تلك الخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي.
عالية	-	68.74 %	0.97	3.43	الكلي

بين الجدول أعلاه نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات الإجابات لأفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم من عدمها أو محايدين اتجاه المحور الأول الحوكمة الضريبية.

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإجابات لجميع الفقرات (3.43) وفق الجدول (1) وهو ضمن المجال موافقة عالية وانحراف معياري (0.97) مما يشير الى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام ، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن لا يوجد تشتت كبير في الاجابات وهذا داعم للنتائج المتحصل عليها أي كلهم موافقون وبنسبة (68.74%) على أنه هناك مستويات عالية لتطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية، هذا وقد بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي للفقره

رقم (11) بقيمة (3.84) في حين كانت أدنى درجة موافقة للفقرة (7) بقيمة متوسط (3.14) حسب وجهة نظر الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة.

2-2- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة: على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلقة بقياس: الأليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

جدول (15) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	الاتجاه العام
1.	وجود دليل للإجراءات المتبعة في المصلحة يشجع العاملين والمتعاملين لديها على تنفيذ السياسات الإدارية والمالية الموضوعة للحد من التهرب الضريبي.	3.86	1.01	77.18%	8	عالية
2.	وجود استراتيجيات وأهداف واضحة للمصلحة وهي متاحة للجميع ومعروفة لدى الفاحصين للحد من التهرب الضريبي.	3.72	1.11	74.37%	13	عالية
3.	شمولية ومرونة النظام الضريبي في المصلحة يقلل من للحد من التهرب الضريبي والخداع من قبل الممولين.	3.50	1.04	70%	21	عالية
4.	استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة في عملية الربط والتحصيّل يساهم في الحد من التهرب الضريبي..	3.83	1.24	76.56%	10	عالية
5.	وضوح الإجراءات الضريبية يقلل من استخدام الأساليب المتلوية لبعض الممولين مثل الرشاوى والواسطة للحد من التهرب الضريبي.	3.97	0.99	79.37%	4	عالية
6.	الملائمة والموثوقية في مصادر المعلومات المحاسبية المقدمة لمصلحة الضرائب يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.63	1.32	72.5%	19	عالية
7.	الاحتفاظ بملفات الممولين واحكام السيطرة عليها يقلل من التزوير والغش ويحد من التهرب الضريبي.	4.17	88.	83.43%	1	عالية
8.	اشهار الذمة المالية للعاملين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.58	1.27	71.56%	20	عالية
9.	تحديد المسؤوليات والصلاحيات (المالية والإدارية) يقلل من تجاوزات الموظفين المالية والإدارية ويحد من التهرب الضريبي.	3.73	1.10	74.68%	12	عالية
10.	المحافظة على سرية المعلومات بملفات الممولين واستخدامها وفقاً للقانون يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.95	1.20	79.06%	6	عالية
11.	تطبيق مبدأ المسائلة القانونية على الممولين في حالة أثبات تهربهم من دفع الضريبة يحد من التهرب الضريبي.	3.72	1.19	74.37%	14	عالية
12.	إشهار الذمة المالية للعاملين في المصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.70	1.09	74.06%	15	عالية
13.	صرف مكافآت للموظفين تحفيزاً لهم للحد من التهرب الضريبي.	3.83	1.09	76.56%	9	عالية
ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	الاتجاه العام
14.	قلة عدد مراجعي الضرائب له تأثير مباشر في زيادة ظاهرة التهرب الضريبي.	3.94	1.05	78.75%	7	عالية

15.	حسن اختيار الموظفين ووضعهم في المكان المناسب يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.97	1.13	79.37%	5	عالية
16.	تقييم أداء العاملين (مراجعي الضرائب) بإنصاف وعدالة، وبشكل دوري ومنتظم يقلل من ظاهرة المحسوبية للحد من التهرب الضريبي..	3.69	1.31	73.75%	16	عالية
17.	التزام العاملين (مراجعي الضرائب) بشرف وسلوك المهنة وأخلاقياتها يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	4.05	92.	80.93%	2	عالية
18.	معرفة العاملين (مراجعي الضرائب) لحقوقهم وواجباتهم يقلل من تعاطيهم للرشوة وللحد من التهرب الضريبي.	3.61	1.16	72.18%	17	عالية
19.	إشراك المراجعين الخارجيين في وضع القوانين الضريبية يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.63	1.15	72.5%	18	عالية
20.	استخدام الأجهزة الالكترونية الحديثة في عملية الربط والتحصيل يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	4.03	1.07	80.62%	3	عالية
21.	وجود نظام أجور ومرتببات مناسب يتماشى مع المهمات الملقة على عائق العاملين بالمصلحة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.73	0.93	74.68%	11	عالية
	الكلي	3.80	0.71	75.94%	-	عالية

يبين الجدول أعلاه، نتائج حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لآراء واتجاهات الإجابات لأفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم من عدمها أو محايدين اتجاه المحور الثاني الخاص بآليات التي تضعها المصلحة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإجابات لجميع الفقرات (3.80) وهو ضمن المجال موافقة عالية وانحراف معياري (0.71) مما يشير الى تقارب آراء أفراد العينة وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام، وبالتالي تعطينا هذه القيم نتيجة إحصائية أن لا يوجد تشتت كبير في الاجابات وهذا داعم للنتائج المتحصل عليها أي كلهم موافقون وبنسبة (75.94%) على أنه هناك مستويات عالية لتطبيق آليات التهرب الضريبي، وهذا قد بلغ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) بقيمة (4.17) في حين كانت أدنى درجة موافقة للفقرة (3) بقيمة متوسط (3.50) حسب وجهة نظر الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة.

عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات البحث:

سنتناول في هذا الجزء عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضيات الفرعية كالتالي:

اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

Ho1: لا يوجد دور لآليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

تم اختبار الفرضية عند مستوي الدلالة (0.05) وتمحور هذه الفرضية في دراسة العلاقة بين الحوكمة والحد من التهرب الضريبي ولإجراء الاختبار تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين وكذلك عن مدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع ومن مخرجات الانحدار البسيط: (قيمة معامل التفسير) ويرمز له بالرمز (R^2) ويمثل النسبة المئوية للتباين التي يتم تفسيرها بواسطة المتغير المستقل.

جدول (16) يبين تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تأثير بين المتغيرين			العلاقة بين المتغيرين				دراسة العلاقة بين المتغيرات	
القيمة الاحتمالية (sig)	اختبار (T-test)	معامل الانحدار للمتغير المستقل β	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة F المحسوبة	معامل التفسير (R^2)	معامل ارتباط سبيرمان (r)	المتغير المستقل	المتغير التابع
0.025	2.300	0.202	0.025	5.290	0.079	*0.280	مبادئ الحوكمة الضريبية	التهرب الضريبي

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Ho2: لا يوجد دور للآليات التي تضعها مصلحة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

تم اختبار الفرضية عند مستوى الدلالة (0.05) وتتمحور هذه الفرضية في دراسة العلاقة بين الآليات التي تضعها مصلحة الضرائب والحد من التهرب الضريبي وإجراء الاختبار تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين وكذلك عن مدى تأثير ومساهمة المتغير المستقل في المتغير التابع ومن مخرجات الانحدار البسيط: (قيمة معامل التفسير) ويرمز له بالرمز (R^2) ويمثل النسبة المئوية للتباين التي يتم تفسيرها بواسطة المتغير المستقل.

جدول (17) يبين تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

تأثير بين المتغيرين			العلاقة بين المتغيرين				دراسة العلاقة بين المتغيرات	
القيمة الاحتمالية (sig)	اختبار (T-test)	معامل الانحدار للمتغير المستقل β	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة F المحسوبة	معامل التفسير (R^2)	معامل ارتباط سبيرمان (r)	المتغير المستقل	المتغير التابع
0.025	2.300	0.202	0.025	5.290	0.079	*0.280	دور الآليات التهرب الضريبي	التهرب الضريبي

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور لآليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

معنوية العلاقة بين المتغيرين: من خلال نتيجة اختبار (F-test) نجد قيمة (F) المحسوبة بلغت (F=5.290) وهي دالة إحصائياً لأن قيمة (sig=0.025) المصاحبة لقيمة (F) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبما أن قيمة (R^2) يختلف عن الصفر وهذا يعني أن مبادئ الحوكمة الضريبية مسؤولة عن ما نسبته (8% تقريباً) فقط وبشكل دال إحصائياً عن التباين الذي

حدث في التهرب الضريبي وهذا يشير إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (0.05). ألا وهو الحوكمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

معنوية التأثير بين المتغيرين (معنوية قيمة $\beta = 0.202$) من خلال نتيجة اختبار (T-test) نجد قيمة T المحسوبة بلغت (T=2.300) وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة (sig=0.025) المصاحبة لقيمة (T) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود دور معنوي (دال إحصائياً) بين الحوكمة وآليات التهرب الضريبي عند مستوى معنوية (0.05). ومنه نستنتج قرار اختبار الفرضية: أنه يوجد دور دال إحصائياً بين المتغيرات المدروسة وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديل.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور للآليات التي تضعها مصلحة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

معنوية العلاقة بين المتغيرين: من خلال نتيجة اختبار (F-test) نجد قيمة F المحسوبة بلغت (F=5.290) وهي دالة إحصائياً لأن قيمة (sig=0.025) المصاحبة لقيمة (F) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبما أن قيمة (R^2) يختلف عن الصفر وهذا يعني أن الآليات التي تضعها مصلحة الضرائب لها دور عن ما نسبته (8% تقريباً) فقط وبشكل دال إحصائياً عن التباين الذي حدث في التهرب الضريبي وهذا يشير إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (0.05). ألا وهو يوجد دور للآليات التي تضعها مصلحة الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

معنوية التأثير بين المتغيرين (معنوية قيمة $\beta = 0.202$) من خلال نتيجة اختبار (T-test) نجد قيمة T المحسوبة بلغت (T=2.300) وهي دالة إحصائياً حيث أن قيمة (sig=0.025) المصاحبة لقيمة (T) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود دور معنوي (دال إحصائياً) بين دور آليات مصلحة الضرائب والحد من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية (0.05).

ومنه نستنتج قرار اختبار الفرضية: أنه يوجد دور دال إحصائياً بين المتغيرات المدروسة وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديل. ومن نتائج اختبار الفرضيتان الفرعية الأولى والثانية حيث تم رفضهما الاثنان عند درجة المعنوية (0.05) وعليه ترفض الفرضية العدمية الرئيسية ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على: يوجد دور للحوكمة في الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب بالمدن شرق طرابلس.

نتائج الدراسة:

- يوجد دور ذو تأثير معنوي بين مبادئ الحوكمة الضريبية وآليات التهرب الضريبي التي تضعها المصلحة.
- هناك مستويات عالية لتطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية.
- الالتزام بتوفير المعلومات المناسبة والدقيقة في الوقت المناسب للملائم لأعضاء المصلحة سيساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- لا يتفق أفراد العينة على أن هناك آلية حوار مستمرة بين المكلفين بالضريبة والمصلحة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي للحد من عملية التهرب الضريبي. " بناء على نتائج الجدول رقم (9) الفقرة (7) حيث كانت أدنى درجة موافقة.
- أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات سيساهم في الحد من التهرب الضريبي.
- الاحتفاظ بملفات الممولين واحكام السيطرة عليها يقلل من التزوير والغش ويحد من التهرب الضريبي.

– نسبة من يؤيدون ان شمولية ومرونة النظام الضريبي في المصلحة يقلل من الحد من التهرب الضريبي والحداد من قبل الممولين اقل ما يمكن.

– ان ما نسبته 8% من التباين في البيانات يتم تفسيرها بواسطة المتغير المستقل (الحوكمة الضريبية) وهي نسبة ضعيفة.
التوصيات: من خلال دراسة نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

- ضرورة إقامة دورات متخصصة في مجال مكافحة التهرب الضريبي.
- تعديل قانون الضرائب لتفادي ما يسوده من شبهات حتى لا يتماشى مع الوضع الراهن.
- تفعيل أجهزة الدولة الأمنية والشرطية وجهاز الحرس البلدي مع مصلحة الضرائب لتحصيل أكبر عائد من الإيرادات للدولة، حيث تعتبر الضرائب المصدر الثاني لدخل بعد النفط
- النظام الضريبي يحتاج الي تحديث ومواكبة التطور التكنولوجي.
- توفير نظام أجور ومراتب محفز للعاملين يزيد من مكافحة التهرب الضريبي.

المراجع:

اولا: الدراسات العربية:

- بوسالم (2017)، دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 8
- أبوستاله وآخرون (2019): حوكمة الشركات ودورها في الحد من التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية من وجهة نظر إدارة الضرائب: "دراسة استطلاعية على الإدارة العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي".
- أمبارك، و زاقوب، 2022 أثر دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي، مجلة آفاق اقتصادية مجلد 8 عدد 16 (2022): المجلد الثامن، العدد السادس عشر، يونيو، 8(16)، 64
- الشهبي. (2013). دور أليات الحوكمة الضريبية في مكافحة الفاسد الضريبي في مكافحة الفساد الضريبي: دراسة تطبيقية على دائرة الضرائب بنغازي الحزم الأخضر المرج. مجلة الدراسات الاقتصادية.
- الشافعي. (2003). الحوكمة الضريبية. مجلة البحوث التجارية .
- العليمات (2016) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، مجلة المناة، المجلد 22 العدد 4
- العبيني و عبدالرحمن (2015): دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي.
- العزاوي (2010) اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الخالق . (2007). العلاقة التائيرية والمتكاملة بين كل من الحوكمة الضريبية وحوكمة الشركات وأثرها على تصحيح مسار منظومة العمل المحاسبي والضريبية. المؤتمر الضريبي الثاني عشر للجمعية المصرية العامة والضرائب. القاهرة.

- عبد العظيم . (2005). حوكمة الشركات وحوكمة الإدارة الضريبية. المؤتمر الضريبي التاسع للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
- وريث (2019)، "حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا" الجامعة الأسمرية الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بعنوان: المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية- ليبيا أمودجاً.
- محمد رضا عبد السميع. (2007). حوكمة الادارة الضريبية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل
- ثانياً- الدراسات الأجنبية:

- Bataineh, (2021) "Does the tax system reduce tax evasion in light of the governance mechanisms? Evidence from Jordan". January 2021research in world economy 12(2):99
- Carvalho, H., & Ávila, L. (2022). Tax Governance: A Study of Its Effects on Tax Evasion. Brazilian Business Review, 19(4), 454–474. <https://doi.org/10.15728/bbr.2022.19.4.6.en>.
- Editor (2012) "The Ethics of tax evasion perspectives in theory and practice", School of Business, Florida International University.
- Hair, and Black (1995) " Multivarite date analysis with Reading (fur the edy)" prentice Hall interualiod edition.
- Hugo & Lucimar(2021) Tax Governance: A study of its effects on tax evasion.
- Hugo et.al (2022), " Tax governance: Astudy of its effects on tax evasion" Rev. 19 (4) • Jul-Aug 2022 • <https://doi.org/10.15728/bbr.2022.19.4.6.en>.
- Nachmias, and alacmias, (1992) Research methods in the social sciences (fovrth ed). USA: Maetin Press.
- Obaid, (2023), "The role of tax governance as a mediating variable between information systems and the reduction of tax evasion at the income tax department in the West Bank – From the viewpoint of its employees. smart –PLS" . Al-Quds Open University. December 2023, DOI: 10.33977/1760.
- Renyan et.al ,(2023), "Tax evasion, psychological egoism, and revenue collection performance: Evidence from Amhara region, Ethiopia, Front Psychol. 2023; 14: 1045537.
- Uyar, et .al (2021), "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT". May 2021, 120597 Technological Forecasting and Social Change, Volume 166.